

رَسَائِدُ السِّيُوطِي
٧

نَزْرَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْبِيَاءِ

تَأْلِيفُ

جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السِّيُوطِيِّ

الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ ٩١١ هـ

NC

297.14

سيو
ر

٧٧

تحقيق :

خالد عبد الكريم جمعة . عبد القادر أحمد عبد القادر

برولة للنشر والتوزيع



0106384



Bibliotheca Alexandrina

نَزَرَهُ الْأُنْبِيَاءُ
عَنْ تَسْفِيهِ الْأَعْبِيَاءِ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ٢١٩٨٨

الناشر
مكتبة دار العربية للنشر والتوزيع
النفرة - شايح ليمان - مجمع طاهر بن عبد / الدر الزاوي
ص.ب. ٢٦٢٢٣
الرمز البريدي 13123 الصفاة - الكويت

رَسَائِلُ الْإِسْيَوطِيِّ

٧

نَزْرَةُ الْأَنْبِيَاءِ
عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْبِيَاءِ

تَأَلِيفُ

جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْيَوطِيِّ

الْمَشْهُورِ فِي سَنَةِ ٩١١ هـ

تَحْقِيقُ :

د. خالد عبد الكريم جمعة عبد القادر أحمد عبد القادر

الناشر

مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه هي الرسالة السابعة من سلسلة رسائل الحافظ الجلال السيوطي، وهي بعنوان «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء». ويوحى عنوانها بمضمونها، فالأنبياء أرفع وأنبل وأعلى مقاماً من ضرب المثل بهم في كل موضع؛ لأن المنزلة التي منحهم الله إياها توجب علينا أن نحترم مقامهم، وأن نُجَلِّ قدرهم وأن نبتعد عن الإساءة إليهم، قولاً وفعلاً، وأن نبتعد عن الاستدلال بهم في حياتنا العامة، أمام الناس؛ لنجد لأنفسنا المسوغات في أعمالنا التي نمارسها.

وجاءت هذه الرسالة إجابة عن سؤال طُرح على المصنف، نتيجة لحادثة جرت في زمانه، حيث تخاصم رجلان، فسبَّ أحدهما الآخر، ونسبه إلى رعي المعزى، فردَّ عليه والده قائلاً: «الأنبياء رَعَوْا المعزى، أو ما من نبيٍّ إلَّا رعى المعزى»، فسئل السيوطي ماذا يلزم الذي ذكر الأنبياء، مستدلاً بهم في هذا المقام؟ فأجاب السؤال، وعندما عرف القائل ومقامه قال: «مثل هذا الرجل يقال عثرته، وتغفر زلته»، فاستنكر رجلٌ إجابة السيوطي، زاعماً أن مثل هذا القول، لا غبارَ عليه، بل من المباح المطلق، فكتب هذه الرسالة موضحاً فيها موقفه، معتمداً على الأدلة والبراهين، ورأي الإسلام في ذلك.

نسبتها :

نسبها المصنف لنفسه، في كتابه: «حسن المحاضرة»: ٣٤٢/١،

ونسبها إليه «حاجي خليفة»، في: «كشف الظنون»: ٤٩٤، والبغداد في
في: «هدية العارفين»: ٥٣٧/١.

نسخها :

توجد من الرسالة نسخة خطية في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب
بتونس، رقم ١٨٢٥٠، وفي برلين نسختان خطيتان تحت الرقمين ٢٥٣٢،
٧/٢٤٥، وفي مكتبة الأوقاف الشرقية بحلب نسخة ضمن مجموع يحمل
الرقم ١/١٦٩٢، كما توجد ضمن: «رسائل الحاوي للفتاوي»،
للسيوطي.

النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ :

- ١ - نسخة دار الأوقاف الشرقية بحلب.
- ٢ - مخطوطة الحاوي للفتاوي نسخة الظاهرية، بدمشق.
- ٣ - الحاوي للفتاوي المطبوع.

وصف النسخ :

أ - نسخة دار الأوقاف الشرقية بحلب :

- والرسالة فيها ضمن مجموع يحمل الرقم ١٦٩٢، وقد حصلنا على
صورة منها، قام بتصويرها مشكوراً الأستاذ أحمد عصام الكاتب، وقد
صوّر من هذا المجموع رسالتين هما :
- ١ - تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء.
 - ٢ - جزء في صلاة الضحى. وقد قمنا بتحقيقه ونشره ضمن سلسلة

«رسائل السيوطي»، الرسالة السادسة.

وتقع رسالتنا هذه في الورقة ٢ وتنتهي في الورقة ١٠ وهي الرسالة الأولى من رسائل المجموع، الذي كتب بخط نسخ عادي جميل مقروء، ورؤوس الموضوعات كتبت بالمداد الأحمر.

وفي الصفحة ٢١ سطراً، وفي كل سطر من ٩ - ١٣ كلمة. ورمزنا لهذه النسخة بالنسخة الحلبية.

ب - مخطوطة الحاوي للفتاوي، نسخة الظاهرية، دمشق :

قمنا بوصف هذه النسخة في رسالتنا الأولى «دفع التشنيع في مسألة التسميع» من سلسلة رسائل السيوطي.

وتبدأ رسالتنا في هذا المجموع من الورقة ١٧٠، وتنتهي في الورقة ١٨٠.

عملنا :

نسخنا الرسالة، معتمدين على نسخة الحاوي للفتاوي المخطوطة، نسخة الظاهرية بدمشق، ثم قارناها بالنسخة الحلبية، وأثبتنا الفروق بينهما في الحواشي، ثم عرضناها على نسخة الحاوي للفتاوي المطبوع، وأثبتنا الفروق أيضاً في الحواشي، ثم ضبطنا النصّ ضبطاً كاملاً، وبخاصة الآيات والأحاديث، وخرّجنا الآيات، فنسبنا كل آية إلى سورتها ووضحنا رقمها، وخرّجنا الأحاديث والآثار والأقوال من الكتب التي ذكر المؤلف أنّها مروية فيها، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، أما الكتب التي لم نتمكن من الحصول عليها، فقد خرّجنا الأحاديث من كتب الحديث التي روتها.

ثم قمنا بعمل الفهارس الفنية، فهرس للآيات، وفهرس للأحاديث والآثار والأقوال، وفهرس للكتب الواردة في النص، وفهرس للأشعار، وفهرس للأعلام.

ونأمل في أن يكون عملنا هذا مما يتقرب به إلى الله، هو مولانا، وحسبنا به وكيلاً ومعيناً.

المحققان

ترجم الشريعة
١/١٦٩٢
٢
تزيده الانبياء عن نبيهم الاعين
تأليف الشيخ الامام العالم العلامة الحبر
البحر الفهمه جلال الدين ابوا
المؤمنين عبد الرحمن السيوطي
المشتاقي
المسلمين من بركات
وبركات علومه
في الدنيا والاخره
بارئ العالمين
امين

عدد
١

صورة عنوان مخطوطة دار الأوقاف الشرقية بحلب.

عدد ١
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: وصلي الله على سيدنا محمد وآله
 أما بعد حمد الله غافر الذلات ومقبل العثرات، والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد الذي أنزل عليه في كتابه العزيز
 آمن زين له سوعله فراه حسنا فان الله يضل من ليس
 وبهذه من ليس فلا تذهب نفسك عليهم حسرات
 وعلى الله وصحبه النجوم النيرات فمن اجزائهم
 تنزيه الانبياء عن تسفيه الاعتياب والسبب في تالفه
 انه ان رجلا خاضع دخل موقع بيتهم ما شب كثير
 فعدت احدهما عرض الاخر فتنسبه الاخر الى رعي
 المعزى فقال له ذلك تنسبني الى رعي المعزى فقال
 له والذال قال الانبياء رعو المعزى او ما من بني الاربع
 المعزى وذلك بسوق الجائع الخزل بجوار الجامع الطولوني
 بمصره جمع كثير من الغوام فتراثوا الى الحكم فبلغ الخبر
 قاضي القضاة المالكى فقال لورفع الى صيرته بالسبب
 وسيلت ما ايلزم الذي ذكر الانبياء مستدلا بقصم
 في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى
 التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثله
 لاحاد الناس ولم اكن غرقت من هو القائل ذلك فلعني
 بعد ذلك ابن الشيخ شمس الدين ابن الحصاني ايام الملاح
 الطولوني وشيخ القضاة وهو رجل صالح في اعتقادي فقلت
 مثله هذا الرجل تعالى عمره وتغفر له ولا يعزطونه

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة دار الأوقاف الشرقية بحلب.

تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغبياء

بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله تعالى بالزلات وقبول العثرات
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي ارسل عليه في كتابه العزيز
افن زين له سوجه فراه حسنا فان الله يعزل من يشاء ويهدي من
يشاء فلا تنهيب نفسك عليهم حسرات وعلى الله وصحبه البحور
التنيرات فهذه اجزاء سميت تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغبياء
والسبب في تاليفه انه وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سبب
كبير فمقدت احدهما عرض الاخر فتسبه الاخر الى رعي المعزى فقال
له ذلك فتسببى الى رعي المعزى فقال له والله القابل الانبياء رعو
المعزى او ما سن نبى لا رعي المعزى وذلك بسوق القول بجوار الجامع
الطولونى بحضرة جمع كبير من العوام فترافعوا الى الحكم فبلغ الخبر
تجاهنى الفتناء الماتنى فقال لورفع الى منوبته بالحياط فسيكت
ما ذاك يوم الذى ذكرته بربا سنة لا بهم في هذه المقام فاجبت
بان هذه المستدل بعذر التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل من ان
يعترب مثالا لاحاد الناس ولما كن عرفت من هو القابل ذلك فبلغنى
بعده ذلك انه الشيخ شمس الدين الحصاني امام الجامع الطولونى وشيخ
القرامو ورجل صالح في اعتقادي فقلت مثل هذا الرجل يقال عثرته
وتعقر ولته ولا يعزى له قوة صندرت منه وكثبت ثانيا بذكره
فبلغنى ان رجلا استنكر منى هذا الكلام وقال ان هذا القابل لا ينسب
اليه في ذلك عثر ولا ملام وان ذلك من المباح المطلق لا ذنب فيه
ولا اثم واستفتى على ذلك من لم يبلغه واقعة الحال فخرجوه على ما ذكر

صورة الصفحة الأولى من الرسالة في مخطوطة الحاوي للفتاوي - نسخة الظاهرية ،
بدمشق .

في جماعة فربما كلب ينظر ما يكاد ببس ثيابنا فنهزته وقلت يا كلب
يا ابن الكلب واذا بالشيخ الامام يعني الشيخ تقي الدين السبكي يسمعنا
منه اخل فلما خرج قال لم تستقمه تغلث ما قلت الاخذ اليك هو كلب
ابن كلب فقال مولد لك الا اراك اخذت الكلام في تخرج الشتم والاهانه
ولا ينبغي ذلك تغلث هذه فائدة لا ينبغي ان يخلو في جفنته الا اذا
لم يخرج يخرج الالهانه هذه الفظة في الترشيع فصل
التماراة في شبل هذه الموضع والتدليس وقصد الاستقام بالضعافين
الباطنه لا يصغر الا فاعله ولا يصيب المشنع عليه من ضرره شي واخرج
للانبياء وقد ذكر السبكي ان تبارك الصلاة بخاصه كل صالح لان لكل
صالح في الصلاة حقا حيث فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
وبذلك انه المندس في هذه المسلة بخاصه كل الانبياء يوم القيمة وعدتهم
مائة الف واربعة وعشرون الفا وقد قيل للجنبي بن ميمنا سا
شي ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصما لك عند الله تعالى
فقال لان يكونوا خصما لي احب الي من ان يكون النبي صلى الله عليه
وسلم خصمي يقول لي لم تنب الكذب عن حديثي وكنت لما اتول
لان يكون كل اقل المصنف في هذه المسلة خصما لي احب الي من ان
يخاصمني بنى واحد فضلا عن جميع الانبياء والله تعالى اعلم بمسئلة
رجل حكم بحكم فانكرو عليه قبيحة بلكه فقال له سلطان البلد ارجع
عن هذا الحكم فانه لم يوافقك عليها احد فاني وحلف انه لا يسرح
لقول احد ولو قام الجناح العالي عليه الصلاة والسلام من قبره
ما سمعت له حتى يريني الشمس فصل بغير هذا اسم قال بعد مدة

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة في مخطوطة الحاوي للفتاوي - نسخة الظاهرية ،
بدمشق .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله^(١)، أمّا بعد حمد الله غافر الزلّات، ومُقبل العثرات، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد الذي أنزل عليه في كتابه العزيز: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾^(٢) وعلى آله وصحبه النجوم النيرات، فهذا جزءٌ سمّيته: «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء». والسبب في تأليفه: أنّه وقع^(٣) أنّ رجلاً خاصم رجلاً، فوقع بينهما سبٌّ كثير^(٤)، فقفد أحدهما عرض الآخر، فنسبه الآخر إلى رعي المعزى، فقال له ذلك: «تنسبني إلى رعي المعزى؟ فقال له والد القائل: «الأنبياء رعو المعزى» أو «ما من نبيٍّ إلّا رعى المعزى». وذلك بسوق الغزل بجوار الجامع الطولوني، بحضرة جمع كبير^(٥) من العوام، فترافعوا إلى الحكام، فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكي، فقال: «لورفع إليّ ضربيته بالسيّاط».

فُسِّلتُ: ماذا يلزم الذي ذكر الأنبياء مستدلاً بهم في هذا المقام؟ فأجبت: بأنّ هذا المُستدلُّ يُعزِّرُ التعزيرَ البليغ؛ لأنّ مقام الأنبياء أجلُّ من

(١) قوله: «وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله» ساقط من النسخة الأصل ومن المطبوع، والريادة من النسخة الحلبية

(٢) سورة فاطر من الآية ٨ وتتمتها و: «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ»

(٣) وآله وقع ساقط من النسخة الحلبية

(٤) هي النسخة الأصل كبير، والمنسخت من النسخة الحلبية، ومن الحاوي المطبوع

(٥) هي النسخة الحلبية، والحاوي المطبوع وكثير

أَنْ يُضْرَبَ مثلاً لِأَحَادِ النَّاسِ ، وَلَمْ أَكُنْ عَرَفْتُ مَنْ هُوَ الْقَائِلُ ذَلِكَ ، فَبَلَغَنِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ شَمْسَ الدِّينِ ابْنَ (٦) الْحَمَّصَانِي ، إِمَامَ الْجَامِعِ الطُّوْلُونِي ، وَشَيْخَ الْقُرَاءِ ، وَهُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ فِي اعْتِقَادِي (٧) ، فَقُلْتُ : مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ تُقَالُ عَثْرَتُهُ ، وَتُغْفَرُ زَلَّتُهُ ، وَلَا يَعْزُرُ لَهْفُوهُ ، صَدَرَتْ مِنْهُ ، وَكُتِبَتْ ثَانِيًا بِذَلِكَ ، فَبَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا اسْتَنَكَرَ مِنِّي هَذَا الْكَلَامَ ، وَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْقَائِلَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَثْرَةٌ وَلَا مَلَامٌ ، وَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُبَاحِ الْمُطْلَقِ (٨) ، لَا ذَنْبَ فِيهِ وَلَا آثَامَ ، وَاسْتَفْتَيْ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ (٩) وَاقِعَةُ الْحَالِ فَخَرَّجُوهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «مَذَاكِرَةِ الْعِلْمِ» ؛ لِأَجْلِ ذِكْرِ لَفْظِ الاسْتِدْلَالِ فِي الْجَوَابِ وَالسُّؤَالِ ، فَخَشِيتُ أَنْ تَشْرِبَ قُلُوبُ الْعَوَامِ هَذَا الْكَلَامَ ، فَيُكْثِرُوا مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَجَادَلَاتِ وَالْإِخْصَامِ ، وَيَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِأَنْوَاعٍ مِنْ عِبَارَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ ؛ فَيُؤَدِّهِمْ إِلَى أَنْ يَمْرُقُوا مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، فَوَضَعْتُ هَذِهِ الْكَرَّاسَةَ نَصْحًا لِلدِّينِ وَإِرْشَادًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالسَّلَامَ .

وَلْنَبْدَأُ (١٠) بِالْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشَّفَاءِ» فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ . فَإِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ فَأَوْعَى ، وَحَرَّرَ فَاسْتَوْفَى .

قال : فصل :

الوجه الخامس : (١١) أَنْ لَا يَقْصِدَ نَقْصًا ، وَلَا يَذْكَرُ عَيْبًا وَلَا سَبًّا ، وَلَكِنَّهُ يَنْزِعُ بِذِكْرِ بَعْضٍ أَوْصَافِهِ ، أَوْ يَسْتَشْهَدُ بِبَعْضِ أَحْوَالِهِ ﷺ الْجَائِزَةَ

(٦) فِي الْحَارِيِّ الْمَطْبُوعِ «شَمْسُ الدِّينِ الْحَمَّصَانِي» .

(٧) فِي الْحَارِيِّ الْمَطْبُوعِ «اعْتِقَادُهُ» .

(٨) فِي النُّسخَةِ الْحَلِيَّةِ «الطَّلَقُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٩) فِي النُّسخَةِ الْحَلِيَّةِ «يَبْلُغُهُ» .

(١٠) فِي النُّسخَةِ الْحَلِيَّةِ «وَنَدَاءُ»

(١١) كِتَابُ الشَّفَاءِ ، تَعْرِيفُ حَقْرِقِ الْمَصْطَفَى : ٢ / ٢٣٨ .

عليه في الدنيا^(١٢)، على طريق ضرب المثل، والحجة لنفسه أو لغيره، أو على التشبيه به^(١٣)، أو عند هزيمة نالته، أو غضاظة لحقته، ليس على طريق التآسي وطريق التحقيق^(١٤)، بل على مقصد^(١٥) الترفع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل^(١٦) التمثيل وعدم التوقير لنبه ﷺ، أو قصد الهزل والتندير^(١٧) بقوله، كقول القائل: «إِنْ قِيلَ فِي الشَّوْءِ فَقَدْ قِيلَ فِي النَّبِيِّ» أو «إِنْ كُذِّبْتُ، فَقَدْ كُذِّبَ الْأَنْبِيَاءُ»، أو «إِنْ أَذْنِبْتُ فَقَدْ أَذْنَبُوا»، أو «أَنَا أَسْلَمُ مِنْ أَلْسِنَةِ النَّاسِ وَلَمْ يَسْلَمْ مِنْهُمْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَرُسُلُهُ»، أو «قَدْ صَبَرْتُ كَمَا صَبَرَ أَوْلُو الْعَزَمِ، أَوْ كَصَبَرَ أَيُّوبَ، أَوْ قَدْ صَبَرَ نَبِيُّ^(١٨) اللَّهِ عَلَى^(١٩) عَدَاهُ وَحَلَمَ^(٢٠) عَلَيَّ أَكْثَرَ مِمَّا صَبَرْتُ»، وكقول المتنبي:

أَنَا فِي أُمَّةٍ تَدَارَكَهَا الدَّهْرُ غَرِيبٌ كَصَالِحٍ فِي ثَمُودٍ^(٢١)
وَنَحْوِهِ مِنْ أَشْعَارِ الْمُتَعَجِّرِينَ فِي الْقَوْلِ، الْمَتَسَاهِلِينَ فِي الْكَلَامِ، كَقَوْلِ
الْمَعَرِيِّ:
كَنتَ مُوسَى وَافْتَهُ بِنْتُ شُعَيْبٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ فَيْكَمَا مِنْ فَقِيرٍ^(٢٢)

(١٢) في السّعة الأصل، وفي الحاوي المطبوع والدين والمثبت من الشّفاء ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحليّة

(١٣) في السّعة الأصل «التّشبيه»، والمثبت من الشّفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحليّة، ومن الحاوي المطبوع

(١٤) كذا في النسخ جميعها، وفي الشّفاء أيضاً

(١٥) في السّعة الأصل، وفي الحاوي المطبوع وقصد، والمثبت من الشّفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحليّة

(١٦) في السّعة الأصل، وفي الحليّة «أو سبيل»، والمثبت من الشّفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن الحاوي المطبوع

(١٧) في السّعة الأصل والتّندير، وفي السّعة الحليّة «التّندير»، والمثبت من الشّفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن الحاوي المطبوع

(١٨) في النسخة الأصل، وفي السّعة الحليّة، وفي الحاوي المطبوع «أو صرّبي الله»، والمثبت من الشّفاء: ٢ / ٢٣٨.

(١٩) في السّعة الأصل، وفي الحليّة «من» وفي الشّفاء: ٢ / ٢٣٨، «عن»، والمثبت من الحاوي المطبوع.

(٢٠) في السّعة الأصل «وحكم»، وهو تحريف من السّاسخ، والمثبت من الشّفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحليّة، ومن

الحاوي المطبوع

(٢١) هذا البيت هو الأخير من قصيدة قالها في صباه، وتلغ ٣٦ بيتاً ديوانه العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب

١٨ / ١

(٢٢) البيت في ديوانه شرح سقط الرّيد، ٧١ طبعة بيروت، دار بيروت، دار صادر.

روايته في السّعة الأصل «فقير» مكان «من فقير»، والمثبت من ديوانه سقط الرّيد: ٧١

على أن آخر البيت شديد، وداخل في باب الإزراء والتحقيق بالنبي ﷺ
وتفضيل حال غيره عليه.

وكذلك قوله: (٢٣)

لولا انقطاع الوحي بعد محمد قلنا محمد من (٢٤) أبيه نديل
هو مثله في الفضل إلا أنه لم يأت به رسالة جبريل (٢٥)

فصدر البيت (٢٦) الثاني من هذا الفصل شديد (٢٧) لتشبيهه غير النبي ﷺ
في (٢٨) فضله بالنبي ﷺ. والعجز محتمل لوجهين: أحدهما: أن هذه
الفضيلة نقصت الممدوح، والآخر استغناؤه عنها، وهذه أشد.

ونحو منه قول الآخر: (٢٩)

وإذا ما رفعت رايته (٣٠) صفقت بين جناحي جبريل (٣١)
وقول الآخر من أهل العصر:

فر من الخلد واستجار بنا فصبر الله قلب رضوان (٣٢)

(٢٣) أبو العلاء المعري.

(٢٤) في النسخة الأصل، وفي النسخة الحلية، وفي الحاوي المطبوع والديوان «من» وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٩ «ص»

(٢٥) ديوانه - شروح سقط الزند ١٤٢، طبعة بيروت - دار صادر دار بيروت، طبعة مصر السفر الثاني القسم الثاني / ٨٧٣ طبعة
وراة المعاف ١٩٤٦.

(٢٦) في النسخة الحلية «فصدر الكلام البيت الثاني».

وباقى النسخ والشفاء: ٢ / ٢٣٩ «صدر البيت الثاني»

(٢٧) كلمة «شديد» ساقطة من النسخة الحلية.

(٢٨) في النسخة الحلية «من»، وباقى النسخ والشفاء: ٢ / ٢٣٩ «في».

(٢٩) هو أبو زيد بن عبد الرحمن بن مولى، من أعيان نذلين علا إلى درجات الوزراء والكتّاب عند المتوكل بن الأعمش ترجم له

في المعرب. ١ / ٣٧٢، ونفع الطيب: ٢ / ٣٠٧.

(٣٠) في النسخة الأصل «آياته» وفي بقية النسخ، وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٩ «آياته».

(٣١) في النسخة الأصل، وفي الحاوي المطبوع «جبريل» وفي النسخة الحلية «جبريل»، وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٩ «جبريل»

(٣٢) البيت نقله المصنف من الشفاء: ٢ / ٢٣٩، وهو غير منسوب فيه

وكقول حسان بن المصيصي^(٣٣) من شعراء الأندلس في محمد بن
عباد المعروف بالمعتد ووزير أبي بكر بن زيدون:
كَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَبُو بَكْرِ الرُّضَا وَحَسَّانُ حَسَّانُ وَأَنْتَ مُحَمَّدُ^(٣٤)
إِلَى أَمْثَالِ هَذَا.

وإنما أكثرنا^(٣٥) يشاهدها^(٣٦) مع استئقالاتنا حكايتها؛ لتعريف أمثلتها
ولتساهل كثير من الناس في ولوج هذا الباب الضنك، واستخفافهم فادح
هذا العبء وقلة علمهم بعظيم ما فيه من الوزر، وكلامهم منه^(٣٧) بما
ليس لهم به علم، ﴿وَيَحْسَبُونَهُ^(٣٨) هَيِّنًا، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾^(٣٩) لاسيما
الشعراء^(٤٠). وأشدُّهم فيه^(٤١) تصريحاً وللسان تريحاً ابن هانيء الأندلسي،
وابن سليمان المعري، بل قد خرج كثير من كلامهما عن هذا^(٤٢) إلى حد
الاستخفاف والنقص وصريح الكفر، وقد أجبننا عنه، وغرضنا الآن
الكلام في هذا الفصل الذي سقنا أمثلته^(٤٣). فإن هذه كلها وإن لم
تتضمن سباً، ولا أضافت إلى الملائكة والأنبياء نقصاً؛ ولست أعني عجز
بيتي المعري، ولا قصد قائلها إزراءً وغضاً، فما قرَّ النبوة^(٤٤) ولا عظم

(٣٣) حسان بن المصيصي كان هو واس عمار وابن الملح في «ثلب» أتراباً متمارحين، فلما سميت الحال ناين عمار أيت ابن
الملح من خدمته، ورضيها ابن المصيصي، فقرَّبَه من المعتد بن عباد، واستكنه المأمون بن المعتد لما ولَّاه أبوه ملكة
قرطبة، وله قصائد يمدح فيها المعتد المغرب: ١ / ٣٨٥، وانظر الدخيرة ١ / ٢ / ٤٤١.

(٣٤) البيت في الدخيرة. ١ / ٢ / ٤٤١

(٣٥) في السج الثلاثة «كثراً»، والمثت من الشفاء ٢ / ٢٤٠.

(٣٦) في السجدة الأصل «بشاهده»، وهو تحريف، والمثت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن التسج الأخرى.

(٣٧) في السجدة الأصل، وفي الحاوي المطبوع «فيه»، والمثت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن السجدة الحلبية.

(٣٨) في الشفاء ٢ / ٢٤٠ «وتحسونه»، وفي التسج الأخرى «يحسونه»

(٣٩) آية قرآنية هي الآية ١٥ من سورة النور

(٤٠) من هنا يبدأ النقص في النسخة الحلبية.

(٤١) في السجدة الأصل «مهم»، والمثت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن نسخة الحاوي المطبوع

(٤٢) «عن هذا» غير مذكور في الشفاء: ٢ / ٢٤٠

(٤٣) إلى هنا ينتهي النقص في النسخة الحلبية.

(٤٤) في السجدة الأصل «التي»، والمثت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن التسج الأخرى.

الرسالة، ولا غَرَّر حُرْمَةَ الاصْطِفَاءِ، ولا عَزَزَ حُظْوَةَ الْكِرَامَةِ حَتَّى شَبَّهَ مَنْ شَبَّهَ، فِي كِرَامَةٍ نَالَهَا، أَوْ مَعْرِيةً قَصَدَ الْإِنْتِفَاءَ^(٤٧) مِنْهَا، أَوْ ضَرْبٍ مِثْلٍ لِتَطْيِيبِ^(٤٨) مَجْلِسِهِ أَوْ إِغْلَاءٍ فِي وَصْفٍ لِتَحْسِينِ كَلَامِهِ، بِمَنْ^(٤٩) عَظَّمَ اللَّهُ خَطَرَهُ، وَشَرَّفَ قَدْرَهُ، وَالزَّمَ تَوْقِيرَهُ وَبَرَّهُ، وَنَهَى عَنْ جَهْرِ الْقَوْلِ لَهُ، وَرَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَهُ^(٥٠) فَحَقُّ هَذَا إِنْ دُرِيَ عَنْهُ الْقَتْلُ، الْأَدَبُ وَالسَّجُنُ وَقُوَّةُ تَعْزِيرِهِ بِحَسَبِ شُنْعَةِ مَقَالِهِ، وَمَقْتَضَى قَبْحِ مَا نَطَقَ بِهِ،^(٥١) وَمَأَلُوفِ عَادَتِهِ لِمِثْلِهِ، أَوْ نُدُورِهِ، أَوْ قَرِينَةِ كَلَامِهِ^(٥٢)، أَوْ نَدِيمِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْهُ. وَلَمْ يَزَلِ الْمُتَقَدِّمُونَ يُنْكِرُونَ^(٥٣) مِثْلَ هَذَا مِمَّنْ جَاءَ بِهِ.

وقد أنكر الرشيدُ على أبي نواسٍ قوله:
فإن يك باقي سحرِ فرعونَ فيكمُ فإنَّ عصا موسى بكفَّ خصيبِ^(٥٤)
وقال له: يابن اللُّخْناءِ^(٥٥) أنت المستهزئُ بعصا موسى، وأمر بإخراجه عن عسكريه من ليلته^(٥٦). إلى أن قال: «فالحكم في أمثال هذا ما بسطناه

(٤٥) في النسخة الأصل «عرر»، وفي النسخة الحلبية عرر، وفي الحاروي المطروح «عرر»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠.

(٤٦) في النسخة الحلبية «عرر».

(٤٧) في النسخة الأصل «الانتفاء»، والمثبت من الشفاء ٢ / ٢٤٠ ومن النسخ الأخرى

(٤٨) في الشفاء ٢ / ٢٤٠ و«لتطيب».

(٤٩) في النسخة الحلبية «لمس».

(٥٠) في النسخة الحلبية «عنه».

(٥١) في النسخة الحلبية «وطن».

(٥٢) في النسخة الأصل «أو قرينة كلامية»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤١. ومن باقي النسخ

(٥٣) في النسخة الحلبية «مكروون».

(٥٤) في النسخة الأصل «عصيب» وهو تحريف، والمثبت من الشفاء والنسخ الأخرى، ومن الديوان

والبيت في ديوانه ١ / ١٤٥، وجاء فيه برواية. فإن يك فيكم إلك فرعون ماقياً فإن

(٥٥) اللُّخْناء: «من لجن السقاء إذا أثنى، وأمة لعنائه لم تحتن، واللُّخْنُ قبح ربح الفرح والأرامغ، وقبح الكلام. القاموس (مادة لخن).

(٥٦) هنا قطع المصنف نقله عن كتاب «الشفاء»: ٢ / ٢٤١، وقد جاء في الشفاء أبيات أخرى أخذت على أبي نواس. فقد قال فيه: «وذكر البقي أن ما أئخذ عليه أيضاً وكفر فيه أو قازت قوله في محمد الأمين وتشبيهه إياه نالني حيث قال:

تَنَارِعَ الْأَحْمَدَانِ الشُّنَّ هَانِسَهَا خَلَقُوا زُخْلَفًا كَمَا قَدْ الشُّرَاكَانِ =

في^(٥٧) طريقِ الفتيا. على هذا المنهج جاءت فتيا إمام مذهبنا مالك بن أنس، رحمه الله وأصحابه.

ففي «النوادر» من رواية ابن أبي مريم عنه^(٥٨) في رجلٍ غير رجلٍ بالفقر فقال: «تعيّرني بالفقر، وقد رعى النبي^(٥٩) الغنم؟»^(٦٠) فقال مالك: «قد عرّض بذكر النبي^(٦١) في غير موضعه، أرى أن يؤدّب». قال: «ولا ينبغي لأهل الذنوب إذا عوبوا أن يقولوا: «قد أخطأت الأنبياء قبلنا».

وقال عمر بن عبد العزيز لرجل: «انظر لنا كاتياً يكون أبوه عربياً» فقال كاتب له: «قد كان أبو النبي كافراً». فقال: «جعلت هذا مثلاً» فعزّله وقال: «لا تكتب لي أبداً».

وقد كره سحنون أن يصلي على النبي^(٦٢) عند التعجب، إلا على طريق الثواب والاحتساب توقيراً له، وتعظيماً كما أمرنا الله تعالى.

وسئل القاسي عن^(٦٣) رجل قال لرجل قبيح: «كأنه وجه نكير، ولرجل عبوس: كأنه وجه مالك الغضبان»^(٦٤).

= وقد أنكروا عليه أيضاً قوله: وفي الديوان ١ / ٤٩٨

كيف لا يُدنيك من أصل من رسول الله بن نفسه لأن حق الرسول وسجّت تعظيمه وإنامة مزلته أن يُصاف إليه ولا يُضاف. بعد هذا يتصل الكلام المنقول من الشفاء: ٢ / ٢٤٢.

(٥٧) في الحاوي المطبوع «م»

(٥٨) كلمة «عه» غير مذكورة في الشفاء. ٢ / ٢٤٢

(٥٩) في النسخة الأصل بي الله، والمثلث من الشفاء: ٢ / ٢٤٢. ومن النسخ الأخرى.

(٦٠) كلمة «العم» ساقطة من النسخة الأصل، ومن النسخة الحلبية، والريادة من الشفاء: ٢ / ٢٤٢، ومن الحاوي

(٦١) في النسخة الأصل، وفي النسخة الحلبية و«قال القاسي في رحل، والمثلث من الشفاء: ٣ / ٢٤٢، ومن الحاوي المطبوع

(٦٢) هنا قطع المصنف كلام الشفاء، رغم أهميته واتصاله بما قبله وبعده، والمقتطع يخل بالمعنى، وهناك أيضاً أكثر من قطع، وقد أثبتنا أن نقله كاملاً حتى يتسق المعنى ويتم العائدة ويتضح المراد، فقد جاء في الشفاء: ٢ / ٢٤٢. «وقال أي شيء أراد بهذا، وبكير أحد فتاوي القبر، وهما ملكان مما الذي أراد؟ أروغ دخل عليه حين رأه من وجهه؟ أم عاتق الطر إلى» =

وفي الأدب بالسُّوط والسجن نكَّالٌ للسُّفهاء. وإنَّ قصْدَ ذمِّ المَلِكِ قُتِلَ.

وقال أبو الحسن^(٦٣) أيضاً في شابٍّ معروفٍ بالخيرِ قالَ لرجلٍ شيئاً، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: «اسْكُتْ فَإِنَّكَ أُمِّيٌّ». فقالَ الشابُّ: «أليسَ كانَ النبيُّ ﷺ أُمِّيًّا». فَسَنَّعَ عَلَيْهِ مَقَالَهُ، وَكَفَّرَهُ النَّاسُ، وَأَشْفَقَ الشَّابُّ مِمَّا قَالَ، وَأَظْهَرَ النَّدَمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «أَمَّا إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَيْهِ فَخَطَأٌ، لَكِنَّهُ مَخْطِئٌ فِي اسْتِشْهَادِهِ بِصِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَوْنُ النَّبِيِّ أُمِّيًّا آيَةٌ لَهُ، وَكَوْنُ هَذَا أُمِّيًّا نَقِصَةً فِيهِ^(٦٤) وَجَهَالَةً، وَمِنْ جَهَالَتِهِ، احْتِجَاجُهُ بِصِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنَّهُ إِذَا اسْتَغْفَرَ وَتَابَ واعترفَ وَلَجاً إِلَى اللَّهِ فُتِّرَكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَدِّ الْقَتْلِ. وَمَا طَرِيقَةُ الْأَدَبِ، فَطَوَّعُ فَاعِلِهِ بِالنَّدَمِ^(٦٥) عَلَيْهِ يُوجِبُ الْكَفَّ عَنْهُ».

وَنَزَلَتْ أَيْضاً مَسْأَلَةٌ اسْتَفْتِيَ فِيهَا بَعْضُ قَضَاةِ الْأَنْدَلُسِ شَيْخَنَا الْقَاضِي أَبَا مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي رَجُلٍ تَنَقَّصَهُ آخَرُ بِشَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّمَا تَرِيدُ نَقْصِي^(٦٦) بِقَوْلِكَ^(٦٧): وَأَنَا بَشَرٌ، وَجَمِيعُ الْبَشَرِ يُلْحَقُهُمُ النَّقْصُ حَتَّى النَّبِيِّ ﷺ». فَأَفَاتَاهُ بِإِطَالَةِ سَجْنِهِ وَإِيجَاعِ أَدَبِهِ؛ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ

= لِدِمَامَةِ خَلْقِهِ؟ فَإِنْ كَانَ هَذَا مَهْرَ شَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ حَرَى مُحَرَى التَّحْقِيرِ وَالتَّهْرِيسِ، مَهْرٌ أَشَدُّ عَقُوبَةً، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ مَالِكٌ لِلْمَلِكِ، وَإِنَّمَا السُّبُّ وَاقِعٌ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَفِي الْأَدَبِ بِالسُّوْطِ وَالسَّجْنِ نَكَالٌ لِلْسُّفَهَاءِ.

وَأَمَّا دَاكِرُ مَالِكِ حَارُونَ الْبَارِ، فَقَدْ جَمَعَ الْبَدِي دَكَرَهُ عِنْدَمَا أَكْبَرَ حَالَهُ مِنْ عَوَسِ الْأَحْرَارِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى لَهُ يَذْمُرُهُ بَعْثُهُ، فَيُشَبِّهُهُ الْقَاتِلَ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِ لِهَذَا فِي فِعْلِهِ، وَلَوْ رَوَى فِي طَلْعِهِ صِفَةَ الْمَلِكِ الْمَلِكِ الْمُطِيعِ لَرُبُّهُ فِي بَيْتِهِ، يَقُولُ كَأَنَّهُ لَمْ يَغْضَبْ غَضَبَ مَالِكٍ فَيَكُونُ أَحَقُّ وَمَا كَانَ يَسْعَى لَهُ التَّعَرُّصُ لِمِثْلِ هَذَا، وَلَوْ كَانَ أَثْنَى عَلَى الْعَوَسِ بَعْثُهُ، وَاحْتِجُّ صِفَةَ مَالِكٍ، كَانَ أَشَدَّ، وَيَعَاقِبُ الْمَعَاقَبَةَ الشَّدِيدَةَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا ذَمٌّ لِلْمَلِكِ.

إِلَى هَا يَنْتَهِي الْكَلَامُ الْمَتَوَرِّ، ثُمَّ يَتَّصِلُ الْكَلَامُ الْمَقُولُ مِنَ الشُّفَاءِ ٢٠ / ٢٤٣.

(٦٣) وَأَبُو الْحَسَنِ سَاقَطَ مِنَ النِّسخِ حَمِيْمُهَا، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشُّفَاءِ ٢ / ٢٤٣

(٦٤) كَلِمَةٌ فِيهِ سَاقَطَةٌ مِنَ النِّسخَةِ الْأَصْلِ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشُّفَاءِ ٢ / ٢٤٣، وَمِنَ النِّسخِ الْآخَرَى

(٦٥) فِي الشُّفَاءِ ٢٤٣ / ٢ «وَالدَّمُ» وَهُوَ خَطَأٌ مُطْبِعِي وَالنِّسخِ كُلُّهَا «وَالنَّدَمُ».

(٦٦) فِي الشُّفَاءِ: ٢ / ٢٤٤ «نَقْصِي» وَهُوَ خَطَأٌ مُطْبِعِي.

(٦٧) فِي السَّحْنَةِ الْحَلِيَّةِ «وَقَوْلِكَ»

السَّبِّ . وكانَ بعضُ فقهاءِ الأندلسِ أفتى بقتله^(٦٨) . هذا كُلُّه كلامُ القاضي عياض في الشفاء .

وتفطَّن^(٦٩) لِقَوْلِهِ في أوَّلِ الفصلِ «على طريقِ ضربِ المثلِ والحجةِ لنفسِهِ^(٧٠) أو لغيرِهِ»^(٧١) كيفَ سوَّى في الحكمِ بينَ ضاربِ المثلِ والمحتجِ والمحتجُ هو المستدلُّ ومرادُ المستدلِّ في الخصوماتِ ، والتبري من المعرَّاتِ .

وكذلكَ قَوْلُهُ : «يُنزَعُ بذكرِ بعضِ أوصافِهِ ، أو يستشهدُ لَهُ^(٧٢) ببعضِ أحوالِهِ»^(٧٣) ، فإنَّ الاستشهادَ بمعنى الاستدلالِ .

وكذلكَ قَوْلُهُ في آخرِ الفصلِ : «لكنَّهُ مخطيءٌ في استشهادِهِ بصفةِ النبي ﷺ» . وقوله : «من جهالتهِ احتجَّاهُ بصفةِ النبي ﷺ» ، فهذهِ المواضعُ كُلُّها صريحةٌ في تخطئةِ المستدلِّ في مثلِ هذا المقامِ ، ووجوبِ تأديبهِ .

وإنَّما نَبَّهْتُ على هذا ؛ لأنَّه أنكرَ على ذكرِ لفظِ المستدلِّ في الإفتاءِ ، وليسَ بمُنكَرٍ ، فإنَّ المستدلَّ تارةً يكونُ في مقامِ التدريسِ والإفتاءِ والتصنيفِ وتقريرِ العلمِ بحضرةِ أهْلِهِ وهذا لا إنكارَ عليه ، كما سيأتي ، وتارةً يكونُ في الخصامِ والتبري من معرَّةٍ^(٧٤) أو نقصٍ ، نُسِبَ إليها هُوَ أو غيرهٌ ، وهذا محلُّ الإنكارِ والتأديبِ ، لاسيَّما إذا كانَ بحضرةِ العوامِّ ، وفي الأسواقِ ، وفي التعارضِ^(٧٥) بالسَّبِّ والقذفِ ، ونحوِ ذلكِ . ولكلِّ مقامٍ مقالٌ ، ولكلِّ محلٍّ حكمٌ يناسبُهُ .

(٦٨) إلى هنا ينتهي القل من كتاب الشفاء ، وبه ينتهي فصل «الوجه الخامس»

(٦٩) في النسخة الحلبية ، وفي الحارثي المطبوع «ويطعن» .

(٧٠) في النسخة الأصل «له» ، والمشت من الشفاء . ٢ / ٢٣٨ ، ومن النسخة الحلبية ، ومن الحارثي المطبوع .

(٧١) الشفاء ٢ / ٢٣٨

(٧٢) «له» ساقطة من النسخة الأصل ، ومن الحارثي المطبوع ، والزيادة من الشفاء . ٢ / ٢٣٨ ، ومن النسخة الحلبية .

(٧٣) الشفاء ٢ / ٢٣٨ .

(٧٤) في النسخة الحلبية «معيرة» .

(٧٥) في النسخة الحلبية «التفاوض» .

وكذلك الأثر الذي أشار إليه القاضي عن كاتب عمر بن عبد العزيز،
فإنه ما قصد بما ذكره إلا الاحتجاج، على أنه لا يُقَصُّه كفر أبيه،
والاستدلال عليه، ومع ذلك أنكره عليه عمر، وصرفه عن عمله.

أخبرني شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام علم الدين ابن شيخ
الإسلام سراج الدين البلقيني الشافعي، رحمه الله إجازة عن أبيه شيخ
الإسلام: «أن الشيخ تقي الدين السبكي»^(٧٦) أخبره عن الحافظ شرف
الدين الدمي، أنا الحافظ يوسف بن خليل، أنا أبو المكارم اللبان، أنا
أبو علي الحداد، أنا الحافظ^(٧٧) أبو نعيم الأصبهاني، ثنا عبد الله بن
محمد بن جعفر^(٧٨)، ثنا أحمد بن جعفر^(٧٩)، ثنا أحمد بن الحسين^(٨٠)
الحذاء، ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس
قال: «سمعت بعض شيوخنا يذكر أن عمر بن عبد العزيز أتى بكاتب يخط
بين يديه وكان مسلماً، وكان أبوه كافراً^(٨١)، فقال عمر للذي جاء به: «لو
كنت جئت به من أبناء المهاجرين»، فقال الكاتب: «ما ضر رسول الله ﷺ
كفر أبيه»، فقال عمر: «وقد جعلته مثلاً، لا تخط بين يدي بقلم أبداً».
هكذا أخرجه في الحلية^(٨٢).

فالكاتب قصد بهذا الكلام الاحتجاج والاستدلال على نفي
النقص عنه. وقد قال عمر في الرد عليه: إنه جعله مثلاً، فعلم أن

(٧٦) في النسخة الأصل «تقي الدين ابن السبكي»، وهو تحريف لأن السبكي كنه تقي الدين.

(٧٧) من قوله «يوسف بن خليل» إلى قوله «أنا الحافظ» ساقط من النسخة الحلية.

(٧٨) في النسخة الأصل «حضر»، وفي النسخ الأخرى «جعفر»، وفي الحلية ٥ / ٢٨٣ كلمة «حضر» غير موجودة، والموجود
«ثنا عبد الله بن محمد»، وفي ميزان الاعتدال ٢ / ٤٩٥ «وعبد الله بن محمد بن جعفر».

(٧٩) قوله «أحمد بن جعفر» ساقط من النسخة الأصل، ومن الحاوي المطبوع، وكذا من الحلية حيث جاء السند به: «حدثنا
عبد الله بن محمد ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا أحمد بن عبد الله بن يوسف قال...».

(٨٠) في الحاوي المطبوع «الحسن» مكان «الحسين» وفي الحلية حيث نقل المصنف الحر: ٥ / ٢٨٣ «والحسين».

(٨١) في حلية الأولياء ٥ / ٢٨٣: «وكان أبوه كافراً نصرانياً أو غيره».

(٨٢) حلية الأولياء ٥ / ٢٨٣.

المستدلل لا منافاة بينه وبين ضارب المثل . والجامع بينهما أن ضرب المثل يُراد للاستشهاد، كما أن الاستدلال كذلك . فبهذا القدر المشترك يصح إطلاق المستدلل على ضارب المثل وعكسه، ومن له إمام بالأحاديث والآثار وكلام المتقدمين لا يستنكر ذلك، فإنهم كثيراً ما يُطلقون ضرب المثل على الحجة، ولهذا سوى بينهما القاضي عياض حيث قال: «على طريق ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره»^(٨٣) .

ومما أطلق فيه الأولون ضرب المثل على الحجة ما أخرجه ابن ماجه وغيره عن أبي سلمة: أن أبا هريرة قال لرجل: «يا بن أخي إذا حدثتكَ عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له^(٨٤) الأمثال»^(٨٥). وكان عارضه بقياس من الرأي. كما في بعض طرق الحديث عند الهروي في «دم الكلام»؛^(٨٦) أي فلا تقابلهُ بحجة من رأيك. فأطلق أبو هريرة على الحجة والاستدلال ضرب المثل. واللغة تشهد لذلك. قال في الصحاح: ضرب مثلاً: وصف وبين^(٨٧). وقال ابن الأثير في «النهاية»: «ضرب الأمثال: اعتبار الشيء بغيره وتمثيله به»^(٨٨).

(٨٣) الشعاء: ٢ / ٢٣٩.

(٨٤) في النسخة الأصل «به» والمثبت من سنن ابن ماجه ١ / ١٦٣، وسنن الترمذي ١ / ٨٤، ومن النسخة الحلبية، ومن الحاوي المطبوع.

(٨٥) سنن ابن ماجه ١٠ / ١٦٣ - في الطهارة - باب الوصوه ممّا عيّرت النار، وهو جزء من حديث، وهو تمامه فيه: وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «توضؤوا ممّا عيّرت النار»، فقال ابن عباس: «أتوضأ من الحميم؟» فقال له: «يا بن أخي، إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً، فلا تضرب له الأمثال»

وأورده الترمذي ١ / ٨٤ - الطهارة - ما جاء في الوصوه ممّا عيّرت النار الحديث رقم ٧٩، وجاء فيه بلقط: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الوصوه ممّا مئت النار، ولو من ثوب أقط»، قال فقال له ابن عباس: «يا أبا هريرة، أتوضأ من الدهن؟ أتوضأ من الحميم؟» قال فقال أبو هريرة: «يا بن أخي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله ﷺ، فلا تضرب له الأمثال»

الأقط: لن مجنف يابس، والثور. القطعة منه، والحميم. الماء الحار.

(٨٦) من قوله «كما في بعض» إلى «دم الكلام» ساقط من النسخة الحلبية ومن الحاوي المطبوع.

(٨٧) الصحاح ١ / ١٦٨: «ضرب الله مثلاً: أي وصف وبين». وفي القاموس المحيط «ضرب» الضرب المثل. وفي لسان العرب «ضرب» الضرب، المثل والشبه، واضرب لهم مثلاً: اذكر لهم ومثل لهم، وصرث الأمثال: أتممها لغيره.

(٨٨) النهاية في غريب الحديث ٣ / ٧٨ وفيه أيضاً «الصرث المثل».

وإنما حكمتُ في الإفتاء على لفظِ المُستَدِلِّ وعَلَّلْتُهُ بضربِ المَثَلِ لأعرفَ أنَّ المُستَدِلَّ الذي حكمتُ عليه هو المحتجُّ بِضَرْبِ ذَلِكَ مثلاً للغير ، لا المُستَدِلَّ في الدرسِ والتصنيفِ ، ومذاكرة العلم بين أهله ، فإنَّ ذلك لا يُسمَّى في عرفِ العُلَمَاءِ ضَرْبُ مَثَلٍ ، وقصدتُ أيضاً الاقتداءً بالخليفةِ الصَّالحِ عمرَ بنِ عبد العزيز في لفظِهِ .

(٨٩) وقد وجدتُ للقصَّةِ طريقاً آخر: قال الهروي في «ذم الكلام»: «أنا أبو يعقوب أنا أبو بكر بن أبي الفضل، أنا أحمد بن محمد بن يونس، ثنا عثمان بن سعيد، ثنا يونس العسقلاني، ثنا ضمرة، ثنا علي بن أبي جميلة قال: قال عمر بن عبد العزيز لسليمان بن سعيد: بلغني أنَّ أبا عامِلنا بمكانٍ كذا وكذا زنديقٌ، قال: «هُوَ ما يضرُّه ذلك يا أمير المؤمنين، قد كان أبو النبي ﷺ كافراً فما ضرَّه». فَعَضِبَ عمر غضباً شديداً، وقال: «ما وجدت له مثلاً غير النبي ﷺ»؟ قال: «فعزله عن الدواوين».

ومما وقع في عبارة العلماء من إطلاقِ ضربِ المَثَلِ على الاستدلالِ ما وقعَ في عبارة ابنِ الصَّلاحِ في جُزئِهِ الذي أَلْفَهُ في «صلاة الرغائب» حيثُ ذَكَرَ إنكارَ الشيخِ عزِّ الدِّينِ بن عبد السلام لها وقال: «إنه ضربَ لَهُ المَثَلُ بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ (٩٠) (٩١)».

* * *

(٨٩) من هنا يبدأ السقط في النسخة الحالية

(٩٠) إلى هنا ينتهي السقط في النسخة الحالية

(٩١) سورة العلق، الآيتان ٩، ١٠

وَأَمَّا الْفَصْلُ السَّابِعُ مِنَ «الشِّفَاءِ» الَّذِي قَالَ الْمَعْتَرِضُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهِ،
فَنَذْكُرُهُ؛ لِيَعْلَمَ مَنْ عَلِمَ^(٩٢) وَاقِعَةَ الْحَالِ أَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لَهَا:

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ:

الْوَجْهُ السَّابِعُ: (٩٣)

أَنْ يَذْكُرَ^(٩٤) مَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ يُخْتَلَفُ فِي جَوَازِهِ عَلَيْهِ، وَمَا
يُطْرَأُ مِنَ الْأُمُورِ الْبَشَرِيَّةِ بِهِ^(٩٥)، وَيُمْكِنُ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ، أَوْ يَذْكُرَ مَا امْتَحَنَ بِهِ
وَصَبَرَ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى شِدَّتِهِ مِنْ مَقَاسَاةِ أَعْدَائِهِ، وَأَذَاهُمْ لَهُ،
وَمَعْرِفَةَ ابْتِدَاءِ حَالِهِ وَسِيرَتِهِ، وَمَا لَقِيَهُ مِنْ بُؤْسِ زَمَانِهِ، وَمُرْعَالِيهِ مِنْ مَعَانَاةٍ
عِشَّتِيهِ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الرَّوَايَةِ، وَمَذَاكِرَةِ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةِ مَا صَحَّتْ
مِنْهُ^(٩٦) الْعَصْمَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ، وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ، فَهَذَا فَنٌ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ^(٩٧)
الْفَنُونِ السُّتَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَمُضٌ^(٩٨) وَلَا نَقْصٌ وَلَا إِزْرَاءٌ^(٩٩) وَلَا اسْتِخْفَافٌ،
لَا فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَلَا فِي مَقْصِدِ اللَّافِظِ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ
مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَفُهُمَاءِ طَلَبَةِ الدِّينِ، مِمَّنْ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُ وَيَحْقُقُ^(١٠٠)
فَوَائِدَهُ، وَيُجَنَّبُ ذَلِكَ مَنْ عَسَاهُ لَا يَفْقَهُ، أَوْ يُخْشَى^(١٠١) بِهِ فِتْنَتُهُ، فَقَدْ كَرِهَ

(٩٢) وَمَنْ عَلِمَ سَاقِطٌ مِنَ النِّسْخَةِ الْأَصْلِ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ، وَمَنْ الْحَاوِي الْمَطْبُوعِ.

(٩٣) الرَّجْعُ السَّابِعُ يَقَعُ فِي كِتَابِ الشِّفَاءِ الْجُرْءِ الثَّانِي مِنَ الصَّفْحَةِ ٢٤٧ - ٢٥٢.

(٩٤) فِي النِّسْخَةِ الْأَصْلِ «نَذْكُرُ» وَالْمَثْتُ مِنَ الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٧، وَمِنْ النِّسْخِ الْأُخْرَى.

(٩٥) فِي الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٨ وَهُوَ

(٩٦) فِي جَمِيعِ النِّسْخِ «عَنْهُ»، وَالْمَثْتُ مِنَ الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٨

(٩٧) «فُلْدُهُ» سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخَةِ الْأَصْلِ، وَمِنْ النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٨، وَمِنْ الْحَاوِي الْمَطْبُوعِ.

(٩٨) فِي النِّسْخَةِ الْأَصْلِ وَفِي الشِّفَاءِ غَمُضٌ، وَالْمَثْتُ مِنَ النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ وَمِنْ الْحَاوِي الْمَطْبُوعِ

(٩٩) فِي النِّسْخَةِ الْأَصْلِ «وَارْدَاءُ»، وَالْمَثْتُ مِنَ الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٨، وَمِنْ النِّسْخِ الْأُخْرَى

(١٠٠) فِي الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٨، وَفِي النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ «وَيَحْقُقُونَ».

(١٠١) فِي النِّسْخَةِ الْأَصْلِ «يَخْشَى وَيَخْشَى»، وَفِي الْحَاوِي الْمَطْبُوعِ «يَفْهَمُهُ أَوْ يَخْشَى بِهِ»، وَالْمَثْتُ مِنَ الشِّفَاءِ: ٢ / ٢٤٨، وَمِنْ

النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ

بعض السلفِ تعلیمَ النساءِ سورةَ يوسفَ ؛ لما انطوت عليه من^(١٠٢) تلك القصصِ ؛ لضعفِ معرفتِهِنَّ ، ونقصِ عُقولِهِنَّ وإدراكِهِنَّ .

هذا كلامُ القاضي في الفصل السابع .

فانظر كيف فرضَ المسألةَ في^(١٠٣) روايةِ الحديثِ ، ومذاكرة العلمِ ، ثم لم يُطلقْ ذلكَ ، بل قيَّدهُ بأن يكونَ الكلامُ فيه معَ أهلِ العلمِ وفهماءِ الطلبةِ .

وهذه الواقعةُ لم تكنْ في مذاكرة العلمِ ، ولم يحضرها طالبُ علمٍ ألبتةً ، بل كانت في السَّبَابِ والخِصَامِ في سوقِ الغَزَلِ بحضرةِ جَمْعٍ من التجَّارِ والدَّلَّالِينَ والسُّوقَةِ ، وكلِّهم عوامٌ ، وأكثرُهم سفهاءُ الألسنةِ ، يُطلقون ألسنتَهُم في كثيرٍ من الأمورِ بما يوجبُ سفكَ دمائِهِم ، ولا يعلمونَ عاقبةَ ذلكَ ، فيقالُ لمنْ أنكرَ ما أفتيتُ به : إن لم تعرف^(١٠٤) عينَ الواقعةِ ، فأنت معذورٌ ، وقولك : « لا تعزيرَ ولا عشرةَ » إن أردتَ فيما وقعَ في مجلسِ الدُّرسِ ومذاكرةِ العلمِ بينَ أهلهِ فمُسَلَّمٌ ، وليسَ هو صورةُ الواقعةِ ، وإن أردتَ ما وقعَ في السُّوقِ بالصِّفَةِ المشروحةِ ، فمعاذَ الله وحاشا المفتينَ أن يقولوا ذلكَ .

وبعدَ هذاكلِّه ، فلستُ أقصدُ بذلكَ غَضاً من القائلِ ولا حطاً عليه ، فإنني أعتقدُ دينَهُ وخيرَهُ وصَلاحَهُ ، وإنما هي بادرةٌ بدرتْ ، وزلَّةٌ فرطتْ وعثرةٌ وقعتْ ، فيستغفر الله تعالى منها ويتوبُ إليه ، ويندم على ما وقعَ مِنْهُ ، ولا يعودُ . ولا يقدحُ ذلكَ في صلاحِهِ ؛ فإنَّ الشيخَ عزَّ الدين بن عبد السلامِ قالَ في قواعدهُ : « مَنْ ظَنَّ أَنَّ الصَّغِيرَةَ تُنْقِصُ الْوِلَايَةَ فَقَدْ جَهِلَ »

(١٠٢) كلمة « من » ساقطة من النسخة الأصل ، والزيادة من الشفاء ٢٠ / ٢٤٨ ومن النسخة الحلبية ، ومن الحواشي المطبوع .

(١٠٣) في النسخة الحلبية « من »

(١٠٤) في النسخة الأصل « يعرف » ، والمثبت من النسخة الحلبية ، ومن الحواشي المطبوع

وقال: «إِنَّ الْوَلِيَّ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ الصَّغِيرَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَمَةِ وَالْحَكَّامِ تَعْزِيرُهُ عَلَيْهَا» .

ونَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى أَنَّ ذَوِي الْهَيْئَاتِ لَا يُعْزَرُونَ» لِلْحَدِيثِ (١٠٥). وَفَسَّرَهُم بِأَنَّهُمْ: الَّذِينَ لَا يُعْرِفُونَ بِالْشَّرِّ فَيُزِلُّ أَحَدُهُم الزَّلَّةَ فَيُتْرَك. وَفَسَّرَهُم بَعْضُ الْأَصْحَابِ: بِأَنَّهُمْ (١٠٦) أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَائِرِ، وَفَسَّرَهُم بَعْضُهُمْ: بِأَنَّهُم الَّذِينَ إِذَا وَقَعَ مِنْهُمْ الذَّنْبُ (١٠٧) تَابُوا وَنَدِمُوا (١٠٨) .

وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي إِقَالَةِ ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ كَثِيرَةٌ: أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ، وَالبخاري في الأدب، وأبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ» (١٠٩).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بَلْفِظٍ: «تَجَاوَزُوا عَنْ زَلَّةٍ ذِي الْهَيْئَةِ» . وَأَخْرَجَهُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، (١١٠) وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بَلْفِظٍ: «تَجَاوَزُوا

(١٠٥) هناك أحاديث كثيرة تدل على أن ذوي الهيئات لا يمررون، انظر في ذلك سنن أبي داود ٤ / ٥٤٠، والمسنن. ٦ / ١٨١، ومجمع الروايات ٦ / ٢٨٢، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢ / ٢٣٤، وابن حبان ١ / ٢٥٩، وكشف الخفا: ١ / ١٦١، ١ / ٢٩٧.

(١٠٦) في الحاوي المطبوع «أهم» .

(١٠٧) قوله «إذا وقع منهم الدب» ساقط من النسخة الحلبية

(١٠٨) وردت تفسيرات «دوي الهيئات» في كتاب كشف الحفا. ١ / ١٦٢

(١٠٩) المسند. ٦ / ١٨١، والأدب المفرد. ٤٦٥، وسنن أبي داود. ٤ / ٥٤٠، في كتاب الحدود، باب الحد يسمع فيه. وهو في كشف الحما ١ / ١٦١، الحديث رقم ٤٨٨، وقال المحلوي رواه أحمد وأبو داود والشافعي، وابن عسدي، والعسكري، والعقيلي عن عائشة مرفوعاً بزيادة: «إلا في الحدود»، وعزاء في الدرر لأحمد عن عائشة بلفظ «أقبلوا ذوي الهيئات ولا تنهم إلا الحدود»، وقال العقيلي له طرق لا يشت منها شيء، ولكن قال ابن حجر في «التحفة» للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ درجة الحسن، بل صححه ابن حبان بغير استثناء، وذكره. انظر ابن حبان. ١ / ٢٥٩.

(١١٠) مجمع الروايات ٦ / ٢٨٢، وكشف الحما ١ / ٢٩٧.

عن عقوبة ذي المروعة إلا في حدٍّ من حدود الله» (١١١)، وأخرجه في «المعجم الأوسط» من حديث ابن عباسٍ بلفظ: «تَجَاوَزُوا» (١١٢) عَنْ ذَنْبِ السَّخِيِّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَخَذَ بِيَدِهِ كُلَّمَا عَثَرَ، وأخرجه بهذا اللفظ من حديث ابن مسعودٍ الطبراني في «الكبير»، وأبو نعيم في «الحلية» (١١٣).

وقال الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه «طريق المعدلة في قتل من لا وارث له»: «قول الأصحاب: إن من قتل قتيلاً لا وارث له، فليسُلطان الخيرَ بين أن يقتص منه، أو يعفو على» (١١٤) الدية، وليس له العفو مجاناً، كأنهم ذكروه على الغالب، وقد يظهر للإمام من المصلحة ما يَصِي العفو عنه مجاناً، إذا كان لا مال له، ولا يقدر على الكسب، وفيه صلاحٌ وخيرٌ ونفعٌ للمسلمين، ولكن فرطت منه تلك البادرة فقتل بها، وظهرت توبته، وحسنت طريقته.

فالقول بأن هذا لا يجوز للإمام العفو عنه بعيد، لاسيما إذا لم يكن بالمسلمين حاجة إلى ذلك القدر الذي يؤخذ منه. فالرأي عندي أن يكون ذلك مفوضاً إلى رأي الإمام، والإمام يجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يختار إلا ما فيه مصلحة ظاهرة للمسلمين، ولا يقدم على سفك دم مسلم بمجرد ما يقال له: «إن هذا جائز». فجوازه منوط بظهور المصلحة فيه للمسلمين، ولإقامة الدين، لا لحظ نفسه، ولا لغرض من أغراض الدنيا، وحيث شك في ذلك يتعين الكف عن السدم، وتبقيّة ذلك الشخص؛ لأنّه نفس معصومة إلا بحقّها. فمتى قتلها من غير مرجح أخشى عليه أن يدخل فيمن قتلها بغير حقّها. انتهى كلام السبكي.

(١١١) الروص الداني ١٠ / ١١٨

(١١٢) في النسخة الأصل: «تجاوزوا» والمثبت من مجمع الروائد ٦ / ٢٨٢.

(١١٣) مجمع الروائد ٦ / ٢٨٢، وتاريخ أصفهان: ٢ / ٢٣٤

(١١٤) في النسخة الأصل «وع».

فَإِذَا جَوَّزَ السُّبْكِيُّ الْعَفْوَ عَمَّنْ فِيهِ صَلَاحٌ وَخَيْرٌ وَنَفَعَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْقَتْلِ^(١١٥) قِصَاصاً مَجَاناً بِلَا دِيَّةٍ، فَمِنْ تَعْزِيرِ زَلَّةٍ فَرَطَتْ مِنْهُ مِنْ بَابٍ أَوَّلِي . وَهَذَا لَا شَبَهَةَ فِيهِ .

* * *

عَوْدٌ عَلَى بَدْءٍ: (١١٦)

قال ابن السُّبْكِيُّ فِي كِتَابِهِ «الترشيح»: قال الشافعي رضي الله عنه في بعض نصوصه: «وقطع رسول الله ﷺ يد (١١٧) امرأة لها شرف فكلّم فيها فقال: «لو سرقَت» «فلانة» - لا امرأة شريفة - لَقَطَعْتُ يَدَهَا» (١١٨). قال ابن السُّبْكِيِّ: «فانظر إلى قوله «فلانة»، ولم يُخج باسم «فاطمة» تأدباً معها رضي الله تعالى عنها أن يذكرها في هذا المعرض، وإن كان أبوها ﷺ قد ذكرها؛ لأن ذلك منه ﷺ حسن دال على أن الخلق عنده في الشرع سواء». انتهى.

فهذا من صنع الشافعي، ثم من تقرير السُّبْكِيِّ، أصل في هذه المسألة، ونقل من حيث مذهبنا. فقولُه (١١٩) «تأدباً» يدل على أن ضده

(١١٥) «من القتل» ساقط من النسخة الأصل، والزيادة من النسخة الحلبية، ومن الحاوي المطبوع.

(١١٦) في الحاوي المطبوع «وعد لده».

(١١٧) كلمة «يده» ساقطة من جميع النسخ والزيادة مأ يتصيحها السياق

(١١٨) هذا جزء من حديث للرسول ﷺ وهو يمتنع: «عن عائشة رضي الله عنها: أن قرئاً أهمهم شأن المرأة المحرومية التي سرق، فقالوا: من يكلم فيها يعني رسول الله ﷺ، قالوا: ومن يحترى إلا أسامة بن زيد جئ رسول الله؟ فكلمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: يا أسامة، أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاحتطب وقال: إنما هلك الذين من قلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرق، لقطعت يدها. سن أبي داود: ٤ / ٥٣٨ وانظر البحاري: ٤ / ٢١٣، في الأنبياء، وفي الحدود: ٨ / ١٩٩ باب كراهية الشفاعة في الحد، ومسلم في الحدود، باب قطع السارق التريف، والترمذي الحدود حديث رقم ١٤٣٠ باب كراهية أن يشفع في الحدود، والسنائي في قطع السرقة حديث ٤٩٠٥، واس ماجة في الحدود، حديث ٢٥٤٧ باب الشفاعة في الحدود

(١١٩) نفي النسخة الأصل «يقول» والمثبت من النسخة الحلبية، ومن الحاوي المطبوع

خلاف الأدب. وقوله: «لأن ذلك منه عليه السلام حسن» يدل على أنه من غيره قبيح. هذا مع كون الشافعي رضي الله تعالى عنه إنما ساق الحديث مساق الاحتجاج على المسائل الشرعية، ومساق تقرير العلم في التصنيف، الذي لا يقف عليه إلا أهله، بل لو صرح بالاسم في مثل هذا المحل، لم يكن عليه فيه شيء.

وأمر آخر أن النقص المذكور واقع في حيز «لو»، منفي عنها لا مثبت لها. وإنما ذكر على سبيل الفرض الذي لا سبيل إلى وقوعه، فكيف يُظن بالشافعي أنه يخالف ما قرره المالكية في المسألة التي نحن فيها. وإنما ذكرت هذا الكلام؛ لأن قائلًا قال: «هذا الذي أفتيت به مذهب المالكية، وليس بمنصوص في مذهبك».

وكذا يقع لأهل العصر، كثيراً يدعون علينا في فتاوي كثيرة أنها مخالفة للمذهب بمجرد كونها غير منصوصة لا بنفي، ولا بإثبات، كما وقع لنا في العام الماضي، حين أفتينا بهدم الدار التي بُنيت برسم الفساد، فادَّعوا أن ذلك خلاف المذهب^(١٢٠) لمجرد كون الأصحاب لم ينصوا عليها. على أن الغزالي وغيره أشاروا إليها^(١٢١)، كما بيناه في التأليف الذي ألفناه فيها^(١٢٢).

ثم نقول في هذه وغيرها قولهم: «ما أفتيت به خلاف المذهب» مستدلين على ذلك بعدم وجود المسألة منصوصاً عليها، معارض، بأننا نقول لهم: «ما أفتيتُم أنتم به أيضاً خلاف المذهب؛ لأن المسألة غير

(١٢٠) الذي أنكر عليه ذلك الشيخ شمس الدين البامي انظر الحاوي للفتاوي : ١١٤/١

(١٢١) في السحة الحلية. وأشاروا عليها بآء،

(١٢٢) هو معواي ورفع منار الدين وهدم بناء المفسدين واحتصره في كتاب وهدم الحاي على الساني انظر الحاوي للفتاوي

. ١١٤ / ١

منصوصٍ عليها، فكما استندتم إلى العدم في نسبة^(١٢٣) الخلاف إلى استندت إلى العدم في نسبته إليكم؛ فإن الإثبات والنفي كلاهما حكم شرعي يحتاج إلى دليل أو نقل. فإن قالوا: «أخذناه من القواعد» قلت: وأنا أيضاً أخذت من القواعد، على بيان ذلك لمن يريد الإنصاف. فمن قال: «التعزير في هذه المسألة خلاف المذهب؛ لأن الأصحاب لم ينصوا عليها» أقول له: «فهل نص الأصحاب على أنه لا تعزير فيها، حتى تقدم على القول به، وتنسبه إلى مذهب الشافعي».

وكذلك من قال: «القول بهدم الدار الموصوفة بالصفات التي شرحتها في تأليفها خلاف المذهب؛ لأنه لم ينص عليها»، أقول له: «فهل نصوا على أنها لا تهدم حتى استندت إليه؟»، وإذا حصل الاستواء في الجانبين من حيث عدم النص، ووجدت^(١٢٤) النقول في المذاهب بأحدهما، والأدلة ثابتة عليه من الأحاديث والآثار، وجب الوقوف عنده، وعدم التجاوز إلى الجانب الآخر، إذا لم يكن في قواعد مذهبي ما يخالفه».

وقد وقع في فتاوي ابن الصلاح أنه سُئل عن مسألة لا نص فيها للأصحاب، فأفتى فيها بالمنصوص في مذهب أبي حنيفة، وبين ذلك.

وفرر النووي في «شرح المهذب» مسألة لا نقل فيها عندنا، وأجاب فيها بمذهب الحسن البصري، وقال: «إنه ليس في قواعدنا ما ينفيه».

وسئل البلقيني عن مسألة فقال: «لا نقل فيها عندنا»، وأجاب فيها بما ذكره القاضي عياض في «المدارك».

(١٢٣) في النسخة الأصل والسحة الحلية «وبه»، والمثلث من الحارثي المطبوع

(١٢٤) في الحارثي المطبوع «وحدث»

وذكر بعض الأصحاب مسألة لا نقل فيها عندنا، وأفتى فيها بالمنقول في مذهب الحنابلة.

وذكر الزركشي في «الخدام» مسألة مسح الخف للمحرم، وقال: «لا نقل فيها»، وأجاب بالمنقول في مذهب المالكية في أشياء كثيرة لا تحصى، وقد استوعبتها في كتابي «النبوغ فيما زاد على الروضة من الفروع».

ومسألة الهدم نص عليها أئمة المذاهب الثلاثة، وأشار إليها الغزالي وطائفة. وثبتت (١٢٥) فيها الأحاديث الصحيحة (١٢٦) والآثار الكثيرة عن عمر بن الخطاب، (١٢٧) وعثمان بن عفان، (١٢٨) وابن مسعود، (١٢٩) وابن

(١٢٥) في النسخة الأصل «وثت» والمثبت من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع.

(١٢٦) في سنن ابن ماجه: ٢ / ٢٥٩، في كتاب المساجد، باب التخليط في التخلف عن الجماعة: وعن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «وليتهم رجال عن ترك الجماعة، أو لأخوتهم بيوتهم».

وتحوى في سنن النسائي: ٢ / ١٠٧، في الإمامة، باب التشديد في التخلف عن الجماعة، وصحيح مسلم. ١ / ٤٥٢، في المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، والموطأ. ١ / ١٢٩، في صلاة الجماعة، باب فصل صلاة الجماعة، والترمذي: ١ / ٤٢٢، في الصلاة، باب ما جاء فيمن يسمع الداء فلا يحب، وأبي داود. ١ / ٣٧١، في الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، والمستند. ١ / ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٢٢، ٤٩٩.

(١٢٧) في الطبقات الكبرى: ٥ / ٥٦، في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن: «عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر بن الخطاب حرق بيت رويشد الثقفي، وكان حائزاً للشراب، وكان عمر قد نهاه». وأورده المصنف في رسالته «هدم الجاني على الباني» انظر الحاوي للفتاوي.

وفي رسالة «هدم الحائني على الباني» من الحاوي للفتاوي: للمصنف: قال ابن عبد الحكم في فتوح مصر: أول من بنى غرفة بمصر خارجة بن حذافة، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فكتب إلى عمرو بن العاص: سلام عليك، أما بعد، فإنه بلغني أن خارجة بن حذافة بنى عروة، ولقد أود خارجة أن يطلع على عورات حيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فاهدبها إن شاء الله، والسلام.

(١٢٨) في رسالة المصنف «هدم الحايي على الباني» «وفي شعب الإيمان للبيهقي. عن عثمان بن عفان أنه قال في الرد: ولقد هممت أن أمر بحرم حطب، ثم أرسل إلى بيوت الدين هم في بيوتهم فأحرقها».

(١٢٩) في رسالة المصنف «هدم الحايي على الباني» «وفي البيهقي: عن عبد الرحمن بن يزيد قال: «كتب حائساً مع عبد الله بن مسعود فاتاه ابن له، قد ألتة أمه فميصاً من حريق، وهو معجب به، فقال يا سي، من البسك؟ قال: أمي قال. ادن، فدنا، فشقه. ثم قال: اذهب إلى أمك فلتسلك ثوباً غيره».

الزُّبَيْرِ، (١٣٠) وابنِ عَبَّاسٍ، (١٣١) رضي الله تعالى عنهم، وعمر بن عبد العزيز (١٣٢) وغيرهم سلفاً وخلفاً، قولاً وفِعْلاً، ولا نصَّ في مذهبنا يُخَالِفُ ذلكَ إلَّا قولهم: «إنَّه (١٣٣) لا تعزيرَ بِإِتْلَافِ المالِ». وهذه القاعدةُ مخصوصةٌ، ليستَ على عمومها، بدليل قولهم بكسرِ (١٣٤) آتيةِ الخمرِ والأواني المثلثة إذا كانَ فيها صورةٌ، إلى غير ذلك. فعَلِمَ أَنَّ القاعدةَ مخصوصةٌ بما (١٣٥) لم يتعيَّن إِتْلَافُه طريقاً لإِزَالَةِ الفسادِ. وتقريرُ ذلكَ بإيضاحه يستدعي طولاً، وقد بسطته في التاليفِ المشارِ إليه.

وكذلك نقول: في هذه المسألة (١٣٦): قد نصَّ أئمةُ المالكية على التعزيرِ (١٣٧) فيها، ولم ينصَّ أصحابنا على خلافه، ولا في قواعدِ مذهبنا ما ينفيه، فوجبَ الوقوفُ عنده، والعملُ به. وهذا النصُّ الذي أوردناه عن الشافعي رضي الله تعالى عنه يصلحُ أصلاً في المسألة، وتقريرُ السُّبُكِيِّ له وإيضاحه زادنا بياناً وحسناً. وساتَّبَع ذلكَ (١٣٨) من نصوصِ الشافعي والأصحابِ في كتبهم في الفقه وشروحهم للحديث، ما أراه مقوياً لذلك، فاذكره.

(١٣٠) في رسالة المصنف «هدم الحاي على الباني»: «وبني البيهقي: عن ابن الزبير أنه خطب بمكة فقال: «بلغني عن رجال يلعبون بلعبة يقال لها التردشير، إني أحلف بالله، لا أؤتى بأحد يلعب بها إلَّا عاقبت في شعره وبشره، وأعطيت سلبه من أتاى به»

(١٣١) في رسالة المصنف «هدم الحاي على الباني»: «وبني البيهقي عن مالك أنه قال: «الشرنج من الرد، بلغنا عن ابن عباس أنه ولي مال يتيم فأحرقها».

(١٣٢) وفي الحلية ٥ / ٣٠٦ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله عبدالله بن عون على فلسطين أن أركب إلى البيت الذي يُقال له المكس فاهدمه ثم أحمله إلى البحر فأسفه في اليوم سفاً. أوردته المصنف في رسالته «هدم الجاني».

(١٣٣) كلمة «إنه» ساقطة من النسخة الأصل ومن الحاوي المطبوع والريادة من النسخة الحلية.

(١٣٤) هي الحاوي المطبوع وإنه لا يكسر.

(١٣٥) في الأصل وفي النسخة الأصل «مال» والمثت من الحاوي المطبوع

(١٣٦) في النسخة الأصل «هذه قد نص»، والريادة من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٣٧) هي النسخة الأصل «التقرير» وهو تحريف، والمثت من النسخة الحلية

(١٣٨) كلمة «ذلك» ريادة من الحاوي المطبوع

فصل :

قال الرافعي في «الشرح» ، وتبعه في «الروضة» في باب الردّة : «في كتب أصحاب أبي حنيفة اعتناء تام بتفصيل^(١٣٩) الأقوال والأفعال المقتضية للكفر، وأكثرها مما يقتضي إطلاق أصحابنا الموافقة عليه»^(١٤٠) فنذكر ما يحضرنا في كتبهم . ثم سردّها الرافعي ، وتبعه في الروضة وتعباً جملة منها ، ثم قال الرافعي وتبعه في الروضة^(١٤١) بعد الفراغ من سرديها : «وهذه الصور تتبعوا فيها الألفاظ الواقعة من كلام الناس ، فأجابوا فيها اتفاقاً واختلافاً بما ذكر ، ومذهبنا يقتضي موافقتهم في بعضها ، وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء . وقد بين ذلك . فهذا من الشّخين صريح فيما قررناه من الفتوى ، بما نصّ عليه في مذاهب بقيّة الأئمة ، فيما لا نصّ فيه عندنا ، ولا في قواعد مذهبنا ما ينبغي» .

ثم^(١٤٢) قال النووي في «الروضة» من زوائده عقب ذلك : «قلت قد ذكر القاضي عياض في آخر كتاب «الشفاء» جملة من الألفاظ المكفرة ، غير ما سبق نقلها عن الأئمة ، أكثرها مجمع عليه»^(١٤٣) ولخص ما في «الشفاء» من ذلك . فهذا من النووي عين ما جنحنا إليه ، بل هو نص صريح في مسألتنا هذه بعينها .

(١٣٩) في السّخة الحلية والتفصيل

(١٤٠) في السّخة الأصل ولما والمث من السّخة الحلية ، ومن الحاوي المطبوع

(١٤١) من قوله «وتعقباء إلى «في الروضة» ساقط من السّخة الحلية

(١٤٢) كلمة «ثم» زيادة من النسخة الحلية ، ومن الحاوي المطبوع

(١٤٣) عقد القاضي عياض في كتابه «الشفاء» ٢ / ٢٨٢ - ٢٩٥ فضلاً ذكر فيه الألفاظ والأقوال والآراء المكفرة لقائلها ومعتقدا .

وقال في «الروضة» تبعاً للرافعي، فيما نقله عن كتب أصحاب أبي حنيفة: «واختلفوا فيمن قال: «رؤيتي إليك»^(١٤٤) كرؤية ملك الموت، وأكثرهم على أنه لا يكفر» زاد النووي: «قلت: الصواب أنه لا يكفر».

وهذه إحدى الصور التي ساقها القاضي عياض في الفصل الخامس فإذا كان فيها قول بالتكفير فلا أقل من التعزير إذا لم يكفر.

فصل :

قال سعيد بن منصور في سننه: «ثنا هشيم ثنا مغيرة عن إبراهيم قال: «كانوا يكرهون أن يتناولوا»^(١٤٥) شيئاً من القرآن عندما يعرض^(١٤٦) من أحاديث الدنيا» قيل لهشيم نحو قوله تعالى: «جئت على قدر يا موسى»^(١٤٧) قال: نعم».

وقد صرح العماد الينهي من أصحابنا بهذا الحكم، فقال بمنع^(١٤٨) ضرب الأمثال من القرآن. نقله ابن الصلاح في «فوائد رحلته». والينهي هذا من تلامذة البغوي.

وهذا شاهد لما نحن فيه، فكما أن الأدب أن لا يضرب كلمات القرآن مثلاً لواقعة دنيوية، فكذلك الأدب أن لا يضرب^(١٤٩) أحوال الأنبياء مثلاً لحال غيرهم.

(١٤٤) في السخة الأصل «عليك» والمثت من النسخة الحلبية ومن الحاوي المطبوع.

(١٤٥) في النسخة الحلبية «يتناولوا».

(١٤٦) في النسخة الحلبية «تعرض».

(١٤٧) سورة طه من الآية ٤٠

(١٤٨) في النسخة الحلبية «يجمع».

(١٤٩) من قوله «كلمات» إلى «أن لا يضرب» ساقط من النسخة الحلبية

فصل :

وسُئِلَ شيخُ الإسلامِ والحَفَاطُ (١٥٠) قاضي القضاة شهابُ الدين ابنُ حجر بما نَصَّه : « ما قولُ أئمةِ الدين في هذه الموالِدِ التي يصنعُها الناسُ محبةً في النبي ﷺ ؟ غيرَ أنَّ بعضَ الوُعَاظِ يذكرونَ في مجالسِهِمِ الحفلةَ المُشتملةَ على الخاصِّ والعامِّ من الرجالِ والنساءِ ماجريات هي مخلةٌ بكمالِ التعظيمِ ، حتى يظهرَ من السامعينَ لَهَا حزنٌ ورقَّةٌ ، فيبقى في حيزٍ من يُرحمُ لآ في حيزٍ من يُعظَّمُ ، من ذلك أَنَّهُم يَقُولُونَ : « إِنَّ المراضِعَ حضرنَ ولم يَأْخُذْنَهُ لِعَدَمِ مالِهِ ، إِلَّا حَلِيمَةً رَغِبَتْ فِي رِضَاعِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِ » ، وَيَقُولُونَ : « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرعى غَنَمًا وَيَتَشِدُّونَ : بِأَغْنَامِهِ سَارَ الْحَبِيبُ إِلَى الْمَرعى فَيَا حَبْدَا رَاعِ فَوَادِي لَهُ يَرعى * فَمَا أَحْسَنَ الْأَغْنَامَ وَهُوَ يَسُوقُهَا *

وكثيرٌ من هذا المعنى المخلِّ بالتَّعْظِيمِ ، فما قولُكُمْ في ذلك ؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّه : « يَنْبَغِي لِمَنْ يَكُونُ فِطْنًا أَنْ يَحْذَفَ مِنَ الْخَبَرِ مَا يُوهِمُ فِي الْمَخْبَرِ عَنْهُ نَقْصًا ، وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ ، بَلْ يَجِبُ » . هَذَا جَوَابُهُ بِحُرُوفِهِ .

فصل :

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ « الصَّمْتِ » عَنْ مَطْرِفٍ قَالَ : « لِيُعْظَمَ جَلَالُ اللَّهِ فِي صَدُورِكُمْ ، فَلَا تَذْكُرُوهُ عِنْدَ مِثْلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ لِلْكَلبِ : « اللَّهُمَّ اخْزِهِ ، وَلِلْحِمَارِ وَلِلشَّاةِ » .

(١٥٠) في الحارثي المطبوع والحافظ

فصل: (١٥١)

قال السهيلي في «الروض الأنف» بعد أن أورد حديث: «إن أبي وأباك في النار»^(١٥٢) ما نصه: «وليس لنا أن نقول نحن هذا في أبيه ﷺ؛ لقوله ﷺ: «لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات»^(١٥٣) والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(١٥٤). الآية.

فصل:

رعي الغنم^(١٥٥) لم يكن صفة نقص في الزمن الأول، لكن حدث العرف بخلافه، ولا يستنكر ذلك، فرب حرفة هي نقص في زمان دون زمان، وفي بلد دون بلد، ويشهد لذلك كلام الفقهاء في الكفاءة في النكاح وفي المروءة في الشهادات. والمسألة مسطورة حتى في «المنهاج».

ثم إن الخصم لم يخرج هذه الكلمة إلا مخرج الشتم والتنقيص حيث قال: «وأنت يا راعي المعزى صار لك كلام» ومثل هذا الموطن لا يحتاج فيه بأحوال الأنبياء أبداً^(١٥٦) خصوصاً بين العوام. هذا لا يقوله من يعلم أنه يلقي الله تعالى.

(١٥١) قوله وفصل: قال السهيلي في «الروض الأنف» بعد أن أورد حديث: «إن أبي وأباك في النار» ما نصه. وليس لنا أن نقول نحن هذا في أبيه ﷺ؛ لقوله ﷺ: «لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات»، والله تعالى يقول ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ساقط من النسخة الحلية.

(١٥٢) الحديث في صحيح مسلم ١٩١/١ الإيمان - بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، الحديث رقم ٣٤٧٥، وهو فيه عن حماد بن سلمة عن أسد وهو جزء من حديث: وتتمته في صحيح مسلم: «أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار، فلما قُفِّي دعاه فقال: «إن أبي وأباك في النار».

(١٥٣) الحديث في سنن الترمذي ٦٠ / ٢٠٢ في الر والصلة - باب ما جاء في الشتم؟ الحديث رقم ١٩٨٣، وجاء فيه ملغط وقال رسول الله ﷺ: لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء.

(١٥٤) سورة الأحزاب من الآية ٥٧ وهي بتمامها، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾.

(١٥٥) في النسخة الحلية «المعزى»

(١٥٦) كلمة «أبداً» زيادة من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع.

وقد تذكّرتُ هنا نكتةً لطيفةً: قال الشيخُ تاجُ الدّينِ ابنُ السّبكيِّ في «الترشيحِ»: «كنتُ يوماً في دهليزِ دارنا في جماعةٍ، فمرَّ بنا كلبٌ يقطرُ ماءً، يكادُ يمسُّ ثيابنا فنهرتهُ وقلتُ: «يا كلبُ يابنَ الكلبِ»، وإذا بالشيخِ الإمامِ - يعني والده^(١٥٧) تقي الدين السبكي - يسمعنا من داخلٍ، فلمّا خرجَ قال: لِمَ شتمتهُ؟^(١٥٨) فقلتُ: ما قلتُ إلّا حقّاً، أليسَ هو بـكلبِ ابنِ كلبٍ؟ فقال: هو كذلك، إلّا أنّك أخرجتَ الكلامَ في مخرجِ الشّتمِ والإهانةِ، ولا ينبغي ذلك. فقلتُ: هذهُ فائدةٌ: لا يُنادى مخلوقٌ بصفتهِ إلّا^(١٥٩) إذا لم يُخرجْ مخرجَ الإهانةِ. هذا لفظُهُ في «الترشيحِ».

فصل:

المماراةُ في مثلِ هذا الموضعِ، والتّدليسُ، وقصدُ الانتقامِ بالضّغائنِ الباطنةِ لا يضرُّ^(١٦٠) إلّا فاعلهُ، ولا يُصيبُ المشنّعَ عليه من ضرِّهِ شيءٌ والحقُّ للأنبياءِ. وقد ذكّرَ السّبكيُّ: «أنَّ تاركَ الصّلاةِ يُخاصّمُهُ كلُّ صالحٍ؛ لأنَّ لكلِّ صالحٍ في الصّلاةِ حقّاً، حيثُ فيها السّلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصّالحين».

وكذلك المّدلسُ في هذهِ المسألةِ يُخاصّمُهُ كلُّ الأنبياءِ يومَ القيامةِ، وعدّتهم مائة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفاً.

وقد قيلَ ليحيى بنِ مُعِينٍ: «أما تخشى أن يكونَ هؤلاءُ الذينَ تركتَ حديثَهُم خصماءَكَ عندَ الله تعالى؟ فقال: لأنَّ يكونوا خصماءَ لي أحبُّ

(١٥٧) كلمة «والده» ساقطة من السّحة الأصل، والزيادة من السّحة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٥٨) في السّحة الحلية «تشمه»

(١٥٩) كلمة «إلّا» ساقطة من السّحة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٦٠) في السّحة الحلية «نصر»

إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ خَصْمِي ، يَقُولُ لِي : «لَمْ تَذَبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي» .

وَكَذَلِكَ أَقُولُ : «لَأَنْ يَكُونَ كُلُّ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خُصْمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُخَاصِمَنِي نَبِيٌّ وَاحِدٌ ، فَضلاً عَنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الفهارس العامة

- * فهرس الآيات
- * فهرس الأحاديث والآثار والأقوال
- * فهرس الأشعار
- * فهرس الكتب
- * فهرس الأعلام

فهرس الآيات

الآية	الصفحة	السورة	
٤٠	٣٧	طه	جئت على قدر يا موسى
١٥	١٩	النور	ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم
٥٧	٣٩	الأحزاب	إن الذين يؤذون الله ورسوله أفمن زُيِّن له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى
٨	١٥	فاطر	
٩	٢٦	العلق	

فهرس الأحاديث والآثار والأقوال

الصفحة

٢٩	أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم
٣٩	إن أبي وأباك في النار
٢٦	بلغني أن أبا عاملنا زنديق
٣٠	تجافوا عن ذنب السخي فإن الله
٢٩	تجاوزوا عن زلة ذي الهيئة
٢٩	تجاوزوا عن عقوبة ذي المروءة
٣٧	كانوا يكرهون أن يتناولوا شيئاً من القرآن
٣١	لو سرق فاطمة لقطعت يدها
٢٤	لو كنت جثت به من أبناء المهاجرين
٢٤	ما ضر رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر أبيه
٣٩	لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات
٢٥	يا بن أخي إذا حدثتك حديثاً عن رسول الله

فهرس الأشعار

الصفحة

٢٠	فإن عصا موسى بكف خصيب	فإن يك باقي سحر فرعون فيكم
١٩	وحسان حسان وأنت محمد	كأن أبابكر أبوبكر الرضى
١٧	غريب كصالح في ثمود	أنا في أمة تداركها الله
١٧	غير أن ليس فيكما من فقير	كنت موسى وأفته بنت شعيب
١٨	قلنا محمد من أبيه بديل	لولا انقطاع الوحي بعد محمد
١٨	لم يأت به برسالة جبريل	هو مثله في الفضل إلا أنه
١٨	صفت بين جناحي جبرئيل	وإذا ما رفعت رأياته
١٨	فصبر الله قلب رضوان	فر من الخلد واستجار بنا
٣٨	فيا حبذا راع فؤادي له يرعى	بأغنامه سار الحبيب إلى المرعى
٣٨		فما أحسن الأغنام وهو يسوقها

فهرس الكتب

الصفحة	
٢٩	الأدب المفرد
٤٠ ، ٣١	الترشيح
٣٠ ، ٢٤	الحلية
٣٤	الخادم
٢٦ ، ٢٥	ذم الكلام
٣٩	الروض الأنف
٣٧ ، ٣٦	الروضة
٣٧	سنن سعيد بن منصور
٣٦	الشرح (شرح المنهاج)
٣٣	شرح المذهب
٣٦ ، ٢٧ ، ٢٣	الشفاء
٢٥	الصباح
٢٦	صلاة الرغائب
٣٨	الصمت
٣٠	طريق المعدلة في قتل من لا وارث له
٢٩	الكامل
٣٣	المدارك
١٦	مذاكرة العلم

٢٩	المسند
٣٠	المعجم الأوسط
٢٩	المعجم الصغير
٣٠ ، ٢٩	(المعجم) الكبير
٣٩	المنهاج
٢١	النوادر
٢٥	النهاية (في غريب الحديث)
٣٤	الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع

فهرس الأعلام

٣٧	إبراهيم
	إبن الأثير = علي بن محمد
٢٤	أحمد بن إبراهيم الدورقي
٢٤	أحمد بن جعفر
٢٤	أحمد بن الحسين الحذاء
١٧	أحمد بن الحسين المتنبي
٢٩	أحمد بن حنبل
١٩ ، ١٧	(أحمد) بن سليمان المعري
٢٩	(أحمد بن شعيب) النسائي
٢٤	أحمد بن عبدالله الأصبهاني أبو نعيم
١٩	(أحمد بن عبدالله) ابن زيدون
٢٤	أحمد بن عبدالله بن يونس
٣٨	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
٢٦	أحمد بن محمد بن يونس
٢٩	أنس بن مالك
	البخاري = محمد بن إسماعيل
	البغوي = الحسين بن مسعود
	أبو بكر بن زيدون = أحمد بن عبدالله ابن زيدون
٢١	أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم

- ٢٦ بوبكر بن أبي الفضل
لبلقيني = صالح بن عمر
- ٢٤ ابن البلقيني
- ابن حجر = أحمد بن علي بن حجر
- ١٩ حسان بن المصيصي
- ٢٢ أبو الحسن
- ٣٣ الحسن البصري
- ٢٤ الحسن بن أحمد بن الحسن أبو علي الحداد
- ٢٠ الحسن بن هانيء أبو نواس
- ٣٧ (الحسين بن مسعود) البغوي
- ٣٨ حليلة السعدية
- أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
- أبو داود = سليمان بن الأشعث
- الديماطي = عبد المؤمن بن خلف
- ابن أبي الدنيا = عبدالله بن محمد بن عبيد
- الرافعي = عبدالكريم بن محمد
- الرشيد = هارون بن محمد
- ابن الزبير = عبدالله بن الزبير
- الزركشي = محمد بن بهادر
- ٢٩ زيد بن ثابت
- السبكي = علي بن عبدالكافي
- ابن السبكي = عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي
- سحنون = عبدالسلام بن سعيد
- ٣٧ سعيد بن منصور

٢٥	أبو سلمة
٣٠ ، ٢٩	(سليمان بن أحمد) الطبراني
٢٩	(سليمان بن الأشعث) أبو داود
٢٦	سليمان بن سعد
	ابن سليمان المعري = أحمد بن سليمان
	السهيلي = عبدالرحمن بن عبدالله
	الشافعي = محمد بن إدريس
١٦	شمس الدين ابن الحمصاني
٣٣	صالح بن عمر
	ابن الصلاح = عثمان بن عبدالرحمن
٢٦	ضمرة
٢٠	الحسن بن هانيء أبو نواس
	الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب
٢٩	عائشة رضي الله عنها
	ابن عباس = عبدالله بن عباس
٣٩	(عبدالرحمن بن عبدالله) السهيلي
٢٥	عبدالرحمن بن صخر
٢١	(عبدالسلام بن سعيد) سحنون
٢٨ ، ٢٦	عبدالعزیز بن عبدالسلام
٣٧ ، ٣٦	عبدالكريم بن محمد الرافعي
٣٤	عبدالله بن الزبير
٣٥ ، ٣٠	عبدالله بن عباس
٢٩	عبدالله بن عدي
٢٦ ، ٢٥	عبدالله بن عروة الهروي

٢٤	عبدالله بن محمد بن جعفر
٣٨	(عبدالله بن محمد بن عبيد) بن أبي الدنيا
٣٤ ، ٣٠ ، ٢٩	(عبدالله) بن مسعود
٢٤	عبدالمؤمن بن خلف
٤٠ ، ٣١	عبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي
٢٦	عثمان بن سعيد
٣٧ ، ٢٦	(عثمان بن عبد الرحمن) ابن الصلاح
٣٤	عثمان بن عفان
	ابن عدي = عبدالله بن عدي
	عز الدين بن عبد السلام = عبدالعزيز بن عبد السلام
٢٦	علي بن أبي جميلة
	أبو علي الحداد = الحسن بن أحمد أبو علي الحداد
٤٠ ، ٣٥ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٤	علي بن عبد الكافي
٢١	علي بن محمد القاسبي
٣٤	عمر بن الخطاب
٣٥ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢١	عمر بن عبدالعزيز
٣٧ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٦	عياض اليحصبي
	الغزالي = محمد بن محمد الغزالي
٣١	فاطمة بنت رسول الله
٢٠	فرعون
	القاسبي = علي بن محمد بن خلف القاسبي
	ابن ماجه = محمد بن يزيد القزويني
	مالك بن أنس
	المتنبي = أحمد بن الحسين

٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤	محمد بن إدريس الشافعي
٢٩	محمد بن إسماعيل البخاري
٣٤	محمد بن بهادر الزركشي
١٩	محمد بن عباد
٣٢ ، ٣٤	محمد بن محمد الغزالي
٢٢	أبو محمد بن منصور
١٩	محمد بن هاني الأندلسي
٢٥	محمد بن يزيد القزويني
	ابن أبي مريم = أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم
	ابن مسعود = عبدالله بن مسعود
٣٨	مطرف (بن عبدالله بن مطرف)
	المعري = أحمد بن سليمان
٣٧	مغيرة
٢٤	أبو المكارم اللبان
١٧ ، ٢٠	موسى (النبي)
	النسائي = أحمد بن شعيب
٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧	(النعمان بن ثابت) أبو حنيفة
	أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبدالله الأصبهاني
	أبو نواس = الحسن بن هانيء
	النووي = يحيى بن شرف
	ابن هانيء الأندلسي = محمد بن هانيء الأندلسي
٢٠	(هارون بن محمد) الرشيد
	الهروي = عبدالله بن عروة
	أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر

٣٧	هشيم بن بشير السلمي
٣٧ ، ٣٦ ، ٣٣	(يحيى بن شرف) النوي
٤٠	يحيى بن معين
٢٦	أبو يعقوب
٣٧	الينهي
٢٤	يوسف بن خليل
٢٤	يونس العسقلاني

المصادر والمراجع

- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل البخاري، إشراف فضل الله الجيلاني، المكتبة الإسلامية، حمص - سوريا.
- الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- دليل مخطوطات السيوطي، أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني، ط ١، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- ديوان أبي نواس، للحسن بن هاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٢ م.
- ديوان أبي نواس، وضع محمود كامل فريد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م.
- ديوان أبي نواس، تح. أحمد عبدالمجيد الغزالي، مطبعة مصر، ١٩٥٣ م.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسّام، تح. إحسان عباس، الدار العربية، ليبيا - تونس، ١٩٧٨ م.
- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، لسليمان بن أحمد، تح. محمد شكور محمود، ط ١، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمّار - عمان، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بإشراف عزت عبيد الدّعاس، دار الدعوة، حمص - سوريا.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، تعليق: عزت عبيد الدّعاس، نشر محمد علي السيد، ط ١، حمص - سوريا، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م - ١٩٧٠ م.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م.
- شرح سقط الزند، لأبي العلاء المعري، أحمد بن سليمان، دار صادر - دار بيروت، بيروت - لبنان.
- شروح سقط الزند، لأبي العلاء المعري، وزارة المعارف المصرية، ١٩٤٦ م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض اليعصبي، المكتبة التجارية - مصر.
- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح. أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦ م.
- صحيح البخاري بحاشية السندي، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان، بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تح. شعيب الأرناؤوط وحسين أسد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٤ م.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار بيروت، ودار الصادر، بيروت - لبنان، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م.

- العرف الطيب شرح ديوان أبي الطيب، لأحمد بن الحسين، أبو الطيب المتنبي، شرح إبراهيم ناصيف اليازجي، دار الطباعة العربية، بيروت - لبنان.
- كشف الخفاء ومزيل الالتباس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥٢ هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة المقدسي، القاهرة، ١٣٥٢ هـ.
- المسند، لأحمد بن حنبل، ط ١، المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، نشر د. أ. ي. ونسك، بريل، ليدن، ١٩٤٣ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المغرب في حلى المغرب، لابن سعيد، تح. د. شوقي ضيف، سلسلة ذخائر العرب ١٠، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤ م.
- مكتبة الجلال السيوطي، لأحمد الشرقاوي إقبال، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ميزان الاعتدال، لمحمد بن أحمد الذهبي، تح. علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- النهاية في غريب الحديث، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، تح. طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.

المحتويات

٥	المقدمة
١٥	النص المحقق
٤٣	الفهارس العامة
٤٤	فهرس الآيات
٤٥	فهرس الأحاديث والآثار والأقوال
٤٦	فهرس الأشعار
٤٧	فهرس الأعلام
٤٩	فهرس الكتب
٥٥	المصادر والمراجع
٥٩	المحتويات

مكتبة الفيلسوف
ت. ٢٤٤٦٨٤٧ - ٢٤٤٦٨٢٨